

EP

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/18

1 March 2001

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة

للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الثالث والثلاثون

مونتريال 28-30 آذار/مارس 2001

نظرة عامة إلى المسائل التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات

مشروعات وأنشطة مقدمة إلى الاجتماع الـ 33

مقدمة من الوكالات ومن الشركاء الثنائيين

1- أن مجموع الطلبات المتعلقة بالمشروعات والأنشطة التي وردت إلى أمانة الصندوق من الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية لعرضها على الاجتماع الـ 33 يبلغ \$ 50 415 352 مليون دولار أمريكي (شاملاً تكاليف مساندة الوكالة حسب مقتضى الأحوال) .

استعراض الأمانة للمشروعات والأنشطة المقترحة

2- أن قيام أمانة الصندوق باستعراض مقترحات تمويل المشروعات والأنشطة قد أدت إلى توصية بموافقات مفرشية على مبلغ \$ 3 077 954 دولار أمريكي تشمل مشروعات استثماريين داخليين في خطة إدارة غازات التبريد ، وسحب أو إرجاء 7 مشروعات استثمارية وأنشطة أخرى مجموع قيمتها \$ 6 183 255 دولار أمريكي . وهناك خمسة مشروعات استثمارية معروضة للنظر فيها منفردة مجموع قيمتها ، بالصورة التي قدمت عليها ، يبلغ \$ 39 015 755 دولار أمريكي .

أوضاع الصندوق

3- في أوان إعداد هذه الورقة كانت موارد الصندوق المتاحة للالتزام بها تبلغ 32,46 مليون دولار أمريكي .

مسألة ناجمة عن استعراض المشروعات

تمويل تحديثات خطط إدارة غازات التبريد

4- طلب اليونديبي تمويل إعداد مشروع لتحديث خطط إدارة غازات التبريد في ستة من بلدان المادة 5 ذات الاستهلاك المنخفض . والاقتراحات متعلقة بطلبات للحصول على تمويل إضافي لإعداد مشروعات تحفز على إعادة التهيئة . وقال اليونديبي أنه وضع الطلبات بقصد النظر فيها في إطار المبادئ التوجيهية الواردة في المقرر 48/31 ، بشأن خطط إدارة غازات التبريد . ومما يطلبه المقرر المذكور أن يقوم موظفو الأوزون الأهليون باستعراض وتقييم المحتوى والتنفيذ حتى اليوم والنتائج المتوقعة لخطط إدارة غازات التبريد ، بالقياس إلى هدفهم المتمثل في إزالة جميع الاستهلاك في قطاع التبريد وفقاً للجدول الزمني في بروتوكول مونتريال . وعند القيام بهذا الاستعراض ينبغي لموظفي الأوزون الوطنيين أن يقوموا بما يلي :

(أ) حساب الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي المتوقع فيما يتعلق بالتجميد وتخفيض الـ 50% في المئة حتى 2005 وتخفيض الـ 85% في المئة حتى 2007 والإزالة في 2010 ، وحساب حجم تخفيضات الاستهلاك في قطاع التبريد ، اللازم لإدراك هذه الأهداف .

(ب) إدراج تخفيضات مزمنة في الاستهلاك الذي يعزى إلى أنشطة سبقت الموافقة عليها بموجب خطط إدارة غازات التبريد ، شاملة أنشطة التدريب وعمليات الاسترداد وإعادة التدوير .

(ج) كفالة أن تدرج في الاستعراض بيانات الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي المتوقع في جميع القطاعات الفرعية ، بما فيها القطاع غير الرسمي ، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وأجهزة تكييف هواء السيارات .

(د) النظر ، بالنسبة لكل نشاط يتم تبينه ، في التكاليف وكيفية التمويل ، شاملة التمويل الوطني .

(هـ) كفالة أن تكون خطط إدارة غازات التبريد والاستراتيجية الحكومية لتنفيذ الإزالة متضمنة ما يلزم من أحكام تقتضي القيام بالرصد وتقديم التقارير بشأن ما يحرز من تقدم .

5- أن المقرر 10/32 طلب من اليونديبي أن يمثل للمقرر 48/31 الذي يقتضي أن تكون طلبات التمويل قائمة على أساس تقييم كامل مبين في الفقرة (أ) من ذلك المقرر ويتضمن المقرر 28/32 إرشاداً عن شروط ومقتضيات خطط الحفز على إعادة التهيئة ، ومتضمنة أنه ينبغي جعل البلد على بيئة كاملة من الأنشطة الاستثمارية وغير الاستثمارية التي قد تكون متاحة ، وأن يكون توقيت النشاط المقترح مناسباً لظروف البلد .

6- طبقاً للتقارير المرحلية المقدمة من اليونديبي حتى نهاية ديسمبر 1999 ، لم يتم إنجاز أي من خطط إدارة غازات التبريد الست أو أي مشروعات تعد من مكونات تلك الخطط . وهناك أربعة من الخطط الست وافق عليها فقط في 1999 و 2000 . أما الخططتين الأخريين فقد ووفق عليهما في 1997 و 1998 . ولذا فليس هناك تقارير عن إتمام إنجاز المشروعات ، ولا تقديرات لما أحرزته من نجاح ، ولا تحاليل ما قد يوجد من وجوه القصور أو للاحتياجات إلى أنشطة إضافية .

7- أن التمويل الإضافي لخطط إدارة غازات التبريد ، المتاحة بموجب المقرر 48/31 ، هو المساعدة النهائية المتاحة لبلد ما لتمكينه من الوفاء بالتزاماته الرقابية حتى عام 2007 ، أي خلال السنوات الست القادمة . وعملية تحديث أي خطة لإدارة غازات التبريد هي عملية ينبغي النظر فيها بعناية ويكون ذلك التحديث مستمداً من نتائج ومخرجات خطة إدارة الغازات نفسها . ويبدو أن عملية التحديث وخطط الحوافز للمستعملين النهائيين المقترحة الآن لن تستطيع الاستفادة من الدروس التي سيتمخض عنها المستقبل عند تنفيذ وتحليل خطط إدارة غازات التبريد الحالية . وقد يؤدي ذلك إلى عدم تلقي البلدان الشكل الأمثل من المساندة لتمكينها من تحقيق أهدافها المتصلة بالإزالة ما بين الوقت الحالي وعام 2007 .

8- يمكن أن تنتظر اللجنة التنفيذية في هل ينبغي النظر في تحديثات خطط إدارة غازات التبريد لتمويلها بعد ظهور نتائج الأنشطة الرئيسية في تلك الخطط ، على شكل تقارير متعلقة بإتمام إنجاز المشروعات بحيث تكون تلك التقارير متاحة لتحليلها وإمكان إدماج أية دروس مستفادة منها في كل طلب يتعلق بأنشطة إضافية بموجب المقرر 48/31 .

الطابع السري لبيانات المشروعات

9- أبدى البنك الدولي إلى الأمانة قلقه بشأن صون الحساسية التجارية التي تتسم بها المعلومات التقنية المقدمة لمساندة أي مشروع يقدم إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيه ، وتقوم الأمانة في الوقت الحاضر باستعراضه . فقد يكون لذلك آثار على

عملية الاستعراض وعلى إعداد مقترحات لمشروعات استثمارية في المستقبل ، تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة المستحدثة . وخلفية هذا الموضوع مبينة فيما يلي :

الخلفية

10- قدم البنك الدولي مشروعاً لتحويل مرافق صناعة المطاط المكلور إلى الاجتماع الـ 31 بالنيابة عن حكومة الهند لإزالة 225 طن ODP من رابع كلوريد الكربون ، بتكلفة مطلوبة تبلغ 496 مليون دولار أمريكي . والاقتراح ، بالشكل الذي قدم به لأول مرة ، لم يكن يتضمن إلا قليلاً من التفاصيل ، بحيث لم تستطع الأمانة أن تستعرضه ، ولم يدرج في جدول أعمال الاجتماع .

11- قام البنك الدولي بإبلاغ الأمانة أن بعض المعلومات التفصيلية التي تسعى الأمانة للحصول عليها إنما هي معلومات حساسة من الناحية التجارية ، وتقتضي الحفاظ على سريتها من جميع الأفراد ، واقترح البنك أن يقوم الخبراء الاستشاريون للأمانة بالتوقيع على اتفاقات تتعلق بسرية تلك المعلومات . وقامت الأمانة بإبلاغ البنك ، منذ 19 مايو 2000 ، أن هناك خبراء من القطاع الخارجي سيشاركون على الأرجح في عملية الاستعراض . وقد أدركت الأمانة أن هناك موضوعات تتعلق بالسرية ، غير أن الأمر يقع على عاتق المنشأة وعلى البلد وعلى البنك الدولي للنظر في الكيفية التي يمكن بها تحقيق تلك السرية لإمكان القيام بعملية الاستعراض المألوفة والضرورية .

12- وعلى أثر ذلك قدم البنك الدولي مزيد من المعلومات التقنية إلى الأمانة حتى يمكن السير بعملية الاستعراض قدماً وحيث أن هذا القطاع كان قطاعاً فرعياً ينطوي على تكنولوجيا جديدة ، استعانت الأمانة بثلاثة خبراء استشاريين للمساعدة على هذا الاستعراض . وقدم المشروع إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 32 غير أن اللجنة أرجأته (المقرر 59/32)

13- كتب البنك الدولي إلى الأمانة في 5 يناير 2001 سعياً إلى الحصول على معلومات بشأن أحد الخبراء الاستشاريين الذين استخدمتهم الأمانة وبشأن ارتباطه بشركة كبيرة تنتج أيضاً المطاط المكلور . وقامت الأمانة بإخطار البنك أنها تتبع الممارسة المعمول بها من جانب الأطراف ، ومن الأمانة ومن الوكالات المنفذة ذات الصلة بالموضوع ، والتي تقوم على أساس أن موظفي الصناعات يواصلون خدمة مجتمع بروتوكول مونتريال ، بما في ذلك قيامهم بالاستعراضات التقنية في الظروف التي يكون فيها أصحاب المنشآت التي تستخدم هؤلاء الموظفين منافسين محتملين لمن يستفيدون بالمشروع .

14- في 9 فبراير كتب البنك الدولي من جديد معرباً عن قلقه بشأن الحماية الكافية للمعلومات الحساسة المقدمة من الشركة وطلب البنك من الأمانة تقديم أسماء وانتفاءات جميع الخبراء الاستشاريين المشاركين في استعراض المشروع وصور من عقودهم المحددة مع الأمانة وكذلك قائمة بالمعلومات المحددة التي أعطيت لكل خبير استشاري .

15- ونظراً لهذا القلق لدى البنك علقت الأمانة عملية الاستعراض .

قضايا

16- إن موضوع الطابع السري للمعلومات المتعلقة بالمشروعات لم يكن قد ثار من قبل عند استعراض المشروعات الاستثمارية . وتسلم الأمانة بأهمية صون المعلومات الحساسة من الناحية التجارية لكلا بلدان المادة 5 وغير بلدان المادة 5 . وحيث أن الأمانة تعمل في إطار نظام الأمم المتحدة ، فهي تتبع الإجراءات التعاقدية المعمول بها بموجب القواعد المالية للأمم المتحدة وتستعمل عقوداً قياسية تصدر عن الأمم المتحدة ومما تتضمنه شروط ملزمة للخبراء الاستشاريين بشأن المعلومات التي يحصلون عليها .

17- ولاحظت الأمانة كذلك أن تقديم معلومات تقنية بتفصيلات كافية للقيام بتكليفها باستعراض المشروع ، إنما هو أمر جوهري . ومما يعزز هذا المطلب أن يكون المشروع ، كما هي الحال الآن ، مشروعاً لقطاع جديد ومشروعاً واسعاً وينطوي على تكنولوجيا جديدة مستحدثة . والمطلبان المتمثلان من ناحية في الطابع السري ومن ناحية أخرى في استعراض واف إنما هما مطلبان قد ينطويان على تضارب بينهما . ويثير ذلك القضية التقنية المتعلقة بمدى المعلومات التي قد يتفق بصفة عامة على أن لها درجة عالية من الحساسية . وبينما قدم البنك مقداراً كبيراً من المعلومات التقنية الإضافية ، إلا أنه تنحى عن تقديم التفاصيل الكاملة في عدد من الحالات المحددة ، على أساس أن المعلومات تكون فائقة الحساسية لإمكان إمالة اللثام عنها من جانب المنشأة .

18- أن إصدار براءة اختراع لتكنولوجيا أمر يوفر مستوى من الحماية لصاحب البراءة ويوفر كذلك بياناً على أن التكنولوجيا أصبحت ناضجة أو ثابتة ، وهو أمر لازم لإصدار التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف . وفي هذا المشروع تم وضع التكنولوجيا الخالية من الـ ODS محلياً من جانب شركة أخرى في مجموعة تملك المنشأة وطلبت الحصول على براءة اختراع داخلية في ديسمبر 1998 . ولم يكن ، إبان تقديم المشروع ، قد صدرت براءة بعد . وقد يكون من المستطاع إجراء النظر في هذا المشروع وغيره من المشروعات إلى أن تدخل المعلومات في مجال المعرفة العامة من خلال منح براءة الاختراع . وقد يوفر ذلك أيضاً ضمانات إضافية بشأن نضوج التكنولوجيا . غير أن من شأن ذلك أن يؤخر النظر في المشروع إلى أن تتم عملية إصدار البراءة ، مما يؤخر إزالة الـ ODS التي يتعلق الأمر بها ، وهي رابع كلوريد الكربون في هذه الحالة .

19- أن الأمانة تلتزم معرفة آراء اللجنة التنفيذية حول الطريقة التي يمكن أن تسير بها في هذا الموضوع . وعلى وجه التحديد قد تبين اللجنة التنفيذية ما يلي : (أ) هل ينبغي أن تقبل الأمانة ، تدعيماً لطلبات المشروعات المعروضة عليها ، مواد لا يمكن للوكالة المنفذة أن تقدمها دون ربطها بشروط الطابع السري ؛ (ب) وهل ترغب اللجنة التنفيذية في إرجاء النظر في المشروعات المنطوية على تكنولوجيا جديدة إلى أن تدخل المعلومات المتصلة بتلك التكنولوجيا في نطاق المعرفة العامة من خلال إصدار براءة اختراع تحميها .

تغير التكنولوجيا

20- قدم البنك الدولي اقتراحاً بتغير التكنولوجيا في Cool Industries وهي منشأة في باكستان تقوم بصنع البرادات المنزلية . وترغب المنشأة في التحول إلى تكنولوجيا استعمال المواد الهيدروكربونية لرغاوي العزل . ويقترح المشروع الأصلي

استعمال HCFC-141b . وقد استعرضت الأمانة هذا الاقتراح ووافقت على أنه يتمشى مع المقرر 69/22 بشأن التغير في التكنولوجيا في المشروعات المعتمدة ، وأنه ينبغي السير قدماً بهذا الاقتراح .ويستبعد المقرر 69/22 إعطاء تمويل جديد وليس هذا التمويل مطلوباً في هذه الحالة . وهذه المعلومة مقدمة كي تحيط بها اللجنة التنفيذية تمشياً مع المقرر 25/32 .